



الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
Palestinian Federation of Industries

التقرير السنوي

خلال الفترة 2014/01 – 2014/12

مقدم إلى:

مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية

رام الله – فلسطين

Palestinian Federation of Industries



جدول المحتويات

3	مقدمه
4	خلفية عن الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
4	النشأة والتأسيس
5	الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية
6	الهيكل التنظيمي
7	الخدمات التي يقدمها الاتحاد العام للصناعات
8	نشاطات ومشاريع فترة التقرير
21	التحديات التي يواجهها الاتحاد العام للصناعات



مقدمه

هذا التقرير تم إعداده من قبل الطاقم التنفيذي للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ليغطي أعمال ونشاطات الاتحاد خلال الفترة كانون ثان 2014 إلى كانون أول 2014، مقدّم لاجتماع مجلس الإدارة في 2015/06/15. إن ما ميز عمل الاتحاد خلال هذه الفترة هو كثافة العمل والورش واللقاءات الخارجية خلال هذه الفترة. أما على الصعيد الداخلي فتميز في مجموعة من النشاطات المتعلقة بحوكمة الاتحاد والعمل على تقوية قدراته وإعادته إلى مصاف مؤسسات القطاع الخاص الفعالة

التقرير السنوي على عرض عن خلفية الاتحاد العام ليشمل الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية، كما يتناول التقرير الأنشطة والمشاريع التي تم العمل عليها، بالإضافة إلى مستقبل الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية،



الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
Palestinian Federation of Industries

خلفية عن الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية



النشأة والتأسيس

تأسس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية في العام 1999 كمؤسسة وطنية تمثل القطاعات الصناعية الفلسطينية من خلال اتحاداتها التخصصية بموجب قانون الاتحاد العام للصناعات والاتحادات التخصصية، ينضوي تحت الاتحاد العام 13 اتحاد صناعي وهي الصناعات الغذائية والصناعات الدوائية وصناعة الورق والكرتون وصناعة الحجر والرخام والصناعات النسيجية والصناعات الجلدية و الصناعات التقليدية والحرفية والصناعات البلاستيكية والصناعات الكيماوية والصناعات الهندسية والمعدنية وصناعة المعادن الثمينة والصناعات الإنشائية والصناعات الخشبية.

يتمثل دور الاتحاد العام في تمكين عملية التطوير الصناعي باعتبارها أحد أسس تطوير الأداء الاقتصادي والتمثيل الفعال للأعضاء والدفاع عن مصالحهم لدى الجهات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية والدفاع وتوصيل قيم التطوير والمسؤولية الاجتماعية والصناعة المنافسة على المستوى العالمي، وأيضاً إدارة تطوير سياسات صناعية فاعلة تخدم المصالح الصناعية وتساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

تقوم إستراتيجية الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية للتطوير الصناعي من خلال الاتحادات الصناعية التخصصية إلى وجود اتحادات قوية تقوم على العضوية الفاعلة وتقدم الخدمات الهامة للأعضاء وتطوير فاعل للسياسات والتواصل المتكامل. يضم القطاع الصناعي في فلسطين أكثر من 14000 شركة مسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معظم هذه الشركات هي شركات مملوكة عائلياً، حوالي 100 شركة فقط توظف أكثر من 100 موظف وعامل. تبلغ مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي المحلي ما يقارب 17%، وكذلك يوظف هذا القطاع حوالي 16% من القوى العاملة.



الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية

الرؤية

"اقتصاد وطني حر هويته هي صناعة صناعة وطنية منافسة عالمياً"

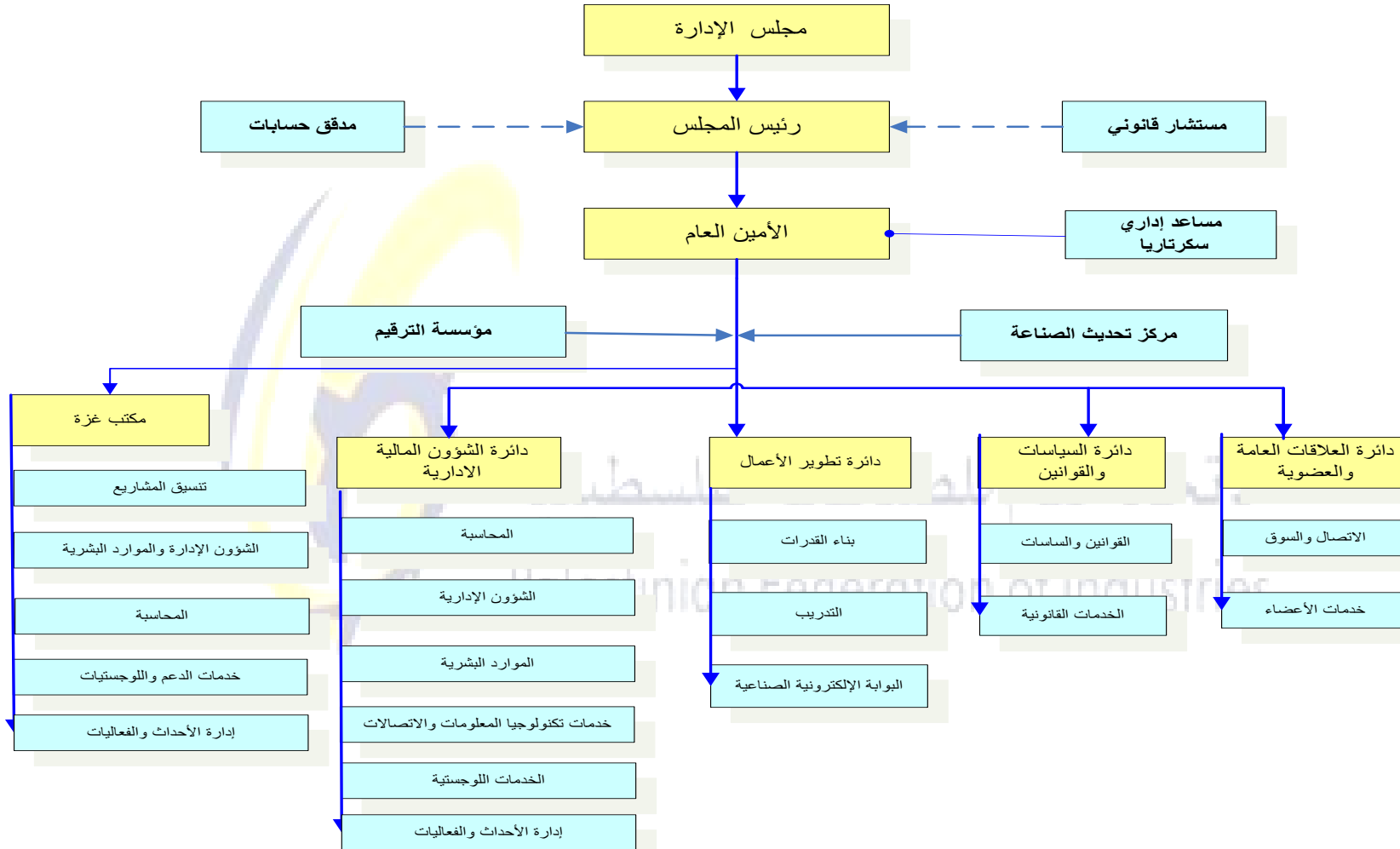
رسالة الاتحاد العام

"تحو صناعة فلسطينية متطورة ومنافسة"

الأهداف الإستراتيجية

- التطوير المؤسسي للمنشآت الصناعية في دعم تحقيق أهدافهم.
- الإدارة الفعالة للسياسات الصناعية لخدمة مصالح الأعضاء والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.
- التمثيل الفعال للأعضاء ومصالحها في الهيئات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية

الهيكل التنظيمي





الخدمات التي يقدمها الاتحاد العام للصناعات

يهدف الاتحاد العام إلى تحقيق اقتصاد وطني حر هويته صناعة وطنية منافسة عالمياً من خلال العديد من الأنشطة والخدمات التي يقدمها والتي من أهمها:

- تطوير وتنظيم النشاط الصناعي
- نسج وبناء علاقات بالتعاون مع اتحادات الصناعات في الدول العربية
- جمع المعلومات الصناعية، وتنظيمها وتبويبها وتزويد الجهات الرسمية بهذه البيانات والآراء الصناعية والتعاون مع مركز الإحصاء الفلسطيني في ذلك
- المشاركة في المؤتمرات الصناعية والاقتصادية
- إبداء الرأي والمشورة حول القوانين واللوائح الخاصة بالصناعة
- المشاركة في رسم السياسة العامة حول الصناعة
- تعزيز التعاون بين الاتحادات التخصصية
- إعداد وتنظيم السجل الوطني للوصف الصناعي (الباركود) وإنشاء هيئة التقييم
- الإشراف على مركز تحديث الصناعة
- التعاون والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة خاصة الغرف التجارية ومؤسسات القطاع الخاص

وتقوم الاتحادات التخصصية بتقديم مجموعة من الخدمات لأعضائها من خلال:

- توفير الدورات التدريبية ودراسة الاحتياجات للقطاع الصناعي والمنشآت الصناعية الفردية.
- زيادة الوعي داخل المنشأة الصناعية.
- زيادة وعي المجتمع حول الصناعات الفلسطينية.
- ترويج المنتجات محلياً وعالمياً.
- تحسين الإنتاجية عن طريق تنفيذ برامج فنية وبالتالي زيادة تنافسية المنتج.
- توفير الاستشارات والدعم والحشد.
- تمثيل مصالح ومطالب القطاع الصناعي وحشد الضغوط على الحكومة من أجل تلبية هذه المطالب.
- توفير التسهيلات للمشاركة في المحاضرات وورشات العمل والمعارض محلياً وعالمياً.
- توفير الاستشارات القانونية والخدمات اللوجستية.
- تسهيل الوصول إلى قاعدة بيانات صناعية متخصصة.
- تنظيم المعارض الصناعية والتجارية والوفود.
- التشبيك مع النظراء المحليين والدوليين.
- تشجيع الاستثمار في الصناعة في فلسطين.



نشاطات ومشاريع فترة التقرير

1. القانون والنظام الداخلي

- تم العمل على تعديل القانون والنظام الداخلي للاتحاد العام والاتحادات التخصصية، حيث تم عقد ورشات عمل بحضور ممثلين عن مجلس إدارة الاتحاد العام والاتحادات التخصصية الصناعية ووزارة الاقتصاد الوطني وبمشاركة كل من مستشار الوزارة القانوني ومستشار الاتحاد العام، حيث تم رفع الصيغة النهائية لوزير الاقتصاد من أجل اعتمادها من قبل مجلس الوزراء، وقد تم اعتماد النسخة النهائية من النظام.
- تم إعداد مسودة نظام داخلي نموذجي موحد للاتحادات التخصصية.

2. الترقيم الفلسطيني والباركود

- تم التقدم بطلب العضوية مرة أخرى وذلك لمواجهة عوائق الرفض وذلك بذريعة عوائق سياسية وقانونية، وما زالت وزارة الخارجية من خلال سفارة فلسطين ببلجيكا تقوم بمتابعة الموضوع مع الحكومة البلجيكية والاتحاد الأوروبي وتم اللقاء معهم في بروكسل مرة أخرى في شهر كانون ثاني 2014
- على ضوء قرار مجلس الإدارة في جلسته بتاريخ 2014/2/10، تم البدء في إجراءات التسجيل القانونية للهيئة كشركة غير ربحية برأس مال قدره خمسة عشر ألف دولار أمريكي سنوزع على الاتحاد العام والاتحادات التخصصية، حيث تم إعداد النظام الداخلي وعقد التأسيس ويجري العمل على الانتهاء من إجراءات التسجيل.
- تم البدء بتنفيذ الباركود على المنتجات المحلية كمرحلة أولى.
- العمل جنباً إلى جنب مع دائرة التنمية الصناعية في وزارة الاقتصاد التي شاركت في اللقاء مع هيئة الترقيم الأردنية وفي ورشات العمل، حيث تم التأكيد على دور الاتحاد العام في إنشاء هيئة الترقيم الفلسطينية.

3. تجنيد الأموال وتسديد الديون والالتزامات

- تم تسديد جزء من الديون من تبرعات القطاع الخاص ومساهمة عضوية الاتحادات التخصصية، حيث تم تسديد حوالي 60 ألف دولار لغاية نهاية عام 2013.
- تأمين الحد الأدنى من مصروفات الاتحاد العام، بحيث حافظ الاتحاد العام على استمراره خلال العامين الماضيين.
- قامت غالبية الاتحادات التخصصية بتسديد المستحقات التي عليها، لكن مازالت بعض الاتحادات التخصصية لم تسدد الاشتراكات، خاصة المستحقة عن عام 2014.



- قام الاتحاد العام بتنفيذ مشروع تطوير الأعمال - المرحلة الثانية الممول من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 78 الف دولار امريكي وتم تقديم طلب لاستكمال المرحلة الثالثة.
- تم تجديد العقد ليقوم الاتحاد العام بتنفيذ مشروع تطوير مؤشرات اقتصادية الممول من سلطة النقد الفلسطينية وبالتعاون معها، حيث يهدف هذا المشروع إلى توفير معلومات آنية حول وضع الاقتصاد بشكل عام وقطاع الصناعة بشكل خاص. وهذه المؤشرات تشمل على مؤشرات قيادية متزامنة، بالإضافة إلى مؤشرات مسوح الأعمال، ومؤشرات ثقة المستهلك، ومسوح الاستثمار خاصة في القطاع الصناعي.
- تم انتهاء العمل لإنجاز مشروع تطوير قدرات قطاعي الجلود والنسيج الممول من GIZ، وذلك بالشراكة بين الاتحاد العام واتحاد صناعة الجلود والأحذية وصناعة النسيج والملابس.
- تنفيذ معرض المنتجات الوطنية الرابع حيث تم التعاون مع الجامعة الإسلامية في غزة وكلية التجارة فيها سنوياً لإقامة معرض داخل حرم الجامعة خاص بالمنتجات الوطنية لدعم تسويق هذه المنتجات وتعريف فئة الشباب على مستوى تطوّر المصانع الفلسطينية لترسيخ الثقة في المنتجات الوطنية لدى المتسوق الفلسطيني.
- إعادة تفعيل برنامج التشغيل المؤقت في غزة بعد توقف دام حوالي عام ونصف والذي يستفيد منه حوالي 250 مصنعاً من أربع فروع صناعية وحوالي 7 آلاف عامل.
- قام الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية وبالشراكة مع الاتحادات الصناعية التخصصية بتطوير برنامج خاص بالنساء العاملات في القطاع الصناعي في فلسطين وذلك بهدف تطوير قدراتهن وتعزيز دورهن في هذا القطاع الاقتصادي الهام، حيث تم إعداد دراسة على واقع واحتياجات العاملات في القطاع الصناعي وذلك من خلال دراسة مسحية لعينة من هؤلاء العاملات، وذلك من اجل استخدام هذه المعلومات في تطوير برنامج خاص بقطاع المرأة في الصناعة
- تم الاجتماع مع منتدى سيدات الأعمال لبحث كيفية الاستفادة من هذه المسوح وتم الاتفاق على إعداد مقترح لتمويل مشروع عن واقع المرأة العاملة وخاصة في القطاع الصناعي لتقديمها للجهات المانحة والحصول على تمويل لهذا المشروع.
- قام الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية وبالشراكة مع بالتريد بإعداد ورقة مشروع تشخيص وتقييم الشركات الصناعية في مجال التصدير ممول من ال (USAID) (Company Diagnosis and Export Readiness Assessment Program).
- إعداد ورقة مشروع لتعزيز التدريب المهني والتعليم التقني لتلبية احتياجات الصناعات الفلسطينية وتم تقديمها لمؤسسة هاني القدومي للمنح الدراسية في الأردن.
- إعداد ورقة مشروع الانبعاثات البيئية في القطاع الصناعي في فلسطين والتكيف مع تدابير الصحة والسلامة المهنية وتم تقديمها لمؤسسة GEF الدولية.



4. العلاقة بين الاتحادات التخصصية والاتحاد العام

- تمت المتابعة مع الاتحادات التخصصية لتحديث وتطوير الخطط الإستراتيجية والخطط التنفيذية للاتحادات التخصصية التي لديها خطط، حيث يتم العمل مع ثلاثة اتحادات تخصصية من خلال مشروع التجارة/ شركة Deloitte.
- تقوم الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) ووزارة الاقتصاد الوطني بتنفيذ مشروع تحسين خدمات تطوير الأعمال (BDS) بالشراكة مع الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية لمدة 3 سنوات من 2013 إلى 2015 لتعزيز أداء المؤسسات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، من خلال خلق بيئة مناسبة لتطوير مهارات وخبرات موظفي الاتحادات الصناعية التخصصية في مجال التسويق والمبيعات والجودة والتطوير المؤسسي والإنتاجية، حيث سيتم تدريب حوالي 20 متدرباً من موظفي الاتحاد العام والاتحادات الصناعية التخصصية بشكل مكثف في كافة مناطق الضفة على هذه البرامج من قبل خبراء يابانيين ذوي خبرة واسعة، بالإضافة إلى التدريب العملي في الشركات الصناعية حتى يتمكنوا من تقديم الخدمات بشكل كفؤ وفعال للشركات الصناعية المنضوية تحت اتحاداتهم التخصصية. ومن المتوقع أنه يشمل المشروع لاحقاً المحافظات الجنوبية.
- قام الاتحاد في تنفيذ دورات تدريبية لبناء قدرات العاملين في المصانع والشركات، حيث تم تنفيذ العديد من الدورات الإدارية بالتعاون مع شركة ISO PLUS لرفع كفاءة العاملين في الاتحاد العام في غزة.
- تم إنجاز مشروع تدريبي لطاقم موظفي الاتحاد العام والمدراء التنفيذيين بالاتحادات الصناعية التخصصية في غزة بعنوان " مدير مشاريع محترف " بتمويل من مؤسسة التعاون الإنمائي الألماني GIZ وبتنفيذ من مؤسسة Career للتدريب والتطوير .
- شارك الزميل عودة شحادة والزميلة آلاء بريك ومدراء الاتحادات التخصصية في دورة حول إدارة الجودة الشاملة باستخدام نظام الKAIZEN في ماليزيا لمدة أسبوعين.
- شارك كل من الزميل عودة شحادة والزميل خضر شنيورة في زيارة تعريفية إلى تركيا لدراسة تجربة عمل مؤسسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التركية.
- شاركت الزميلة آلاء بريك في دورة تدريبية في تطوير البنية التحتية للجودة وربطها بالتجارة العالمية في السويد
- شاركت الزميلات آلاء وميساء بالإضافة لمدراء الاتحادات الصناعية التخصصية (حوالي 10 مشاركين) في دورة تدريبية حول السلسلة العنقودية التي نظمها معهد ماس.
- تم منذ بداية العام الجديد نقل مقر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية في غزة إلى مقر جديد، ونقل كافة المعدات والأجهزة المطلوبة.



- تنفيذ دراسة كاملة وشاملة لاحتياجات قطاع الصناعات الخشبية والأثاث في غزة، حيث تم تنفيذ هذه الدراسة بشكل كامل بالتعاون مع شركة ISO PLUS، وقد تم وضع النتائج التي من خلالها سوف يستطيع اتحاد الخشبية تحديد المشكلات التي تحتاج إلى تنمية وتطوير في هذا القطاع.
- تم عقد ورشة عمل مركزة في رام الله بالمشاركة مع شركة أبعاد للاستشارات المنفذة لمشروع Trade Project في مجال سياسة الحشد والتأييد لأعضاء الاتحاد العام وهم الاتحادات التخصصية الصناعية لتحديد طبيعة العلاقة بين الاتحاد العام للصناعات والاتحادات التخصصية ومدى رضا الاتحادات التخصصية عن أداء الاتحاد العام والخدمات التي يقدمها للأعضاء.
- تم على الأقل عقد 4 اجتماعات بين الإدارة التنفيذية للاتحاد العام والاتحادات التخصصية
- قام الاتحاد العام في غزة بعمل مسح على المنشآت الصناعية بهدف التعرف على المشكلات التي تواجه هذه المنشآت في مجالات التأمين والسلامة المهنية وإدارة الأزمات وكذلك قضايا العمل.
- يقوم الاتحاد العام بالاستمرار باطلاع الاتحادات التخصصية على كافة المستجدات ويشرك موظفيها في كافة النشاطات وخاصة التمثيلية.
- يقوم الاتحاد العام بتعميم كافة الدعوات والرسائل والأنشطة التي يقوم بها والتي ترده من المؤسسات الأخرى لإشراكهم في هذه النشاطات.
- يوقر الاتحاد العام للاتحادات التخصصية مقر للاجتماع واستخدام موارد خاصة كنظام الفيديو كونفرنس وقاعة الاجتماعات.

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية Palestinian Federation of Industries 5. حوكمة الاتحاد العام والاتحادات التخصصية

- تم عقد انتخابات لعدد من الاتحادات التخصصية في الضفة وغزة، منها اتحاد الورقية والمعدنية والغذائية كما قامت بعض الاتحادات على ضوء نتائج هذه الانتخابات بتغيير ممثليها المنتدبين لعضوية مجلس إدارة الاتحاد العام.
- شارك الاتحاد العام مع وزارة الاقتصاد الوطني الإشراف على اجتماع الهيئة العامة وانتخابات اتحاد صناعة الجلود والأحذية والذي عقد في مقر غرفة تجارة الخليل بتاريخه 2014/2/23.
- اجتمع رئيس الاتحاد والأمين العام مع مجلس إدارة اتحاد الصناعات الحرفية في مقر اتحاد صناعة الحجر والرخام في بيت لحم لتدارس أوضاع الاتحاد المستقبلية وتم الاتفاق على عقد اجتماع الهيئة العامة وإجراء الانتخابات في نهاية شهر نيسان القادم، على أن يقوم الاتحاد بالتعميم على أعضائه.
- اجتمع رئيس وأمين عام الاتحاد العام مع رئيس وعدد من أعضاء مجلس إدارة اتحاد النسيج والملابس وذلك لتدارس موعد عقد اجتماع الهيئة العامة من حيث المبدأ على منتصف شهر نيسان القادم.



- عقد مجلس إدارة الاتحاد العام ثلاثة اجتماعات لمجلس الإدارة، كما باشر منذ بداية العام الحالي 2014 اجتماعات مجلس إدارة دورية شهرية.
- خاطب الاتحاد العام كافة الاتحادات التخصصية طالباً منها عقد اجتماعات هيئاتها العامة وإجراء انتخابات في مجالس إدارتها في موعد أقصاه 3 شهور.
- طالب الاتحاد العام وبناء على المتطلبات السنوية لوزارة الاقتصاد الوطني من الاتحادات التخصصية تزويده بالتقارير السنوية والميزانيات المالية المرفقة.

6. المشاركة في السياسات العامة

- المشاركة في إعداد ومراجعة مجموعة من القوانين التي تساهم في تطوير القطاع الصناعي (قانون الملكية الفكرية، وقانون الضمان الاجتماعي وقانون الحد الأدنى من الأجور، وقانون التاجر التمويلي، وقانون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قانون تشجيع الاستثمار وقانون العمل... إلخ).
 - الاستمرار في العمل ضمن الفريق الوطني لتحسين إجراءات بدء العمل في فلسطين وفقاً لمؤشرات البنك الدولي، حيث من المتوقع أن يكون لهذه الإجراءات الأثر المباشر في تطوير الأعمال خاصة فيما يتعلق بإنشاء الشركات الصناعية.
 - المساهمة بشكل فعال في تطوير خطة وطنية لتشجيع المنتج الفلسطيني مع وزارة الاقتصاد والجهات ذات العلاقة.
 - استمرار العمل ضمن الفريق الوطني لإعداد سياسة لمجلس الجودة الفلسطيني والذي يكون من أولويات عمله تطوير المنتجات الفلسطينية بما يتواءم مع المواصفات المحلية والدولية.
 - إنشاء وحدة السياسات والمناصرة داخل الاتحاد العام التي مهمتها حشد تأييد القطاع الصناعي والمشاركة في إعداد ومراجعة القوانين والأنظمة المتعلقة بالصناعة والاقتصاد، وتمثيل الاتحاد في الجهات المختلفة، وذلك ضمن مشروع تطوير القطاع الخاص الممول من GIZ، حيث تقدم الوحدة مجموعة من الخدمات:
1. المشاركة في تطوير الخطط الإستراتيجية لكل من قطاع العدل والتنمية الاقتصادية ووضع سياسة الجودة في فلسطين.
 2. مراجعة وإعداد مسودات قوانين مختلفة أهمها قانون تشجيع الاستثمار، قانون العمل، قانون هيئة المناطق الصناعية وغيرها من القوانين.
 3. متابعة القضايا المتعلقة بمشاكل قانونية تمس قطاعات صناعية مثل مشكلة التمثيل المحلي للصناعات المعدنية لشركات عالمية.
 4. استمرار العمل ضمن الفرق الفنية لإعداد المواصفات.



- قام الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية بعقد العديد من ورشات العمل فيما يخص تطبيقات قانون العمل الفلسطيني وإدارة الأزمات والسلامة المهنية، وذلك بتمويل من مؤسسة التعاون الإنمائي الألماني GIZ.

7. مشروع البوابة الصناعية الإلكترونية

- ضمن العمل المشترك مع GIZ، تم بدء العمل على تطوير مشروع البوابة الصناعية الإلكترونية، وذلك باختيار خمسة قطاعات صناعية البدء بتوزيع الاستثمارات الخاصة بالقطاعات الصناعية هي الغذائية، الدوائية، الجلود والأحذية، النسيج والملابس، الحجر والرخام، حيث تم التعاقد مع شركة محلية قامت بتطوير برنامج إلكتروني خاص لهذا المشروع.
- تم تصميم استثمارات مسحية بالشراكة مع الاتحادات التخصصية الخمسة التي تحدد العمل معها بهدف تجميع المعلومات من أعضائها
- يشمل المشروع تطوير الصفحات الإلكترونية للاتحاد العام والاتحادات التخصصية.

8. مركز تحديث الصناعة

- قام مركز تحديث الصناعة بتنفيذ مشروع تطوير المنشآت الصناعية الممول من البنك الإسلامي للتنمية، حيث تم الاستفادة من هذا المشروع 20 منشأة صناعية في الضفة وغزة من مختلف القطاعات الصناعية، إضافة إلى تدريب حوالي 200 موظف إداري وفني.
- قام الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية بتقديم احتياجات الشركات الصناعية التي استفادت من المرحلة الأولى من مشروع تطوير الأعمال الممول من البنك الإسلامي للتنمية كمرحلة ثالثة للمشروع.
- قام الاتحاد في غزة بإعادة إعمار المصانع وتحديد أهم الخطوات القادمة من ضمنها استئناف مشروع المكن والعمل على تنفيذ مشروع الدراسة للمنشآت التي لم يتم تعويضها. بعد الانتهاء من المسح والتقييم الخاص بالمشروع بشكل كامل ووضع كافة النتائج التي خلصت إليها تحت تصرف الاتحاد العام لتقديمها للجهات المانحة للحصول على تمويل لتنفيذ مشروع لتدعيم القطاع الصناعي، حيث تم البدء بتعويض قطاع الخياطة.
- تم الانتهاء من تنفيذ الدفعة الأولى ضمن التخصيص الثاني من المشروع باستثناء عقد أخير وهو عقد شركة لبد مع المستفيد عودة.
- قام الاتحاد العام ممثلاً بمركز تحديث الصناعة بتنفيذ العديد من الورش في المناطق المختلفة مثل نابلس ورام الله والخليل وبيت لحم لتحديد احتياجات حوالي 100 منشأة صناعية في مشروع التحديث الصناعي مع البرنامج الفرنسي ووزارة الاقتصاد.



- وصل مشروع تحديث الصناعة الممول من الحكومة الفرنسية (AFD) إلى مراحل متقدمة حيث يجري الآن بحث موضوع آليات التنفيذ، حيث سيتعاقد على المشروع مع وزارة الاقتصاد الوطني وسيقوم بتنفيذه كل من الاتحاد العام (الجوانب الفنية والجودة ونقل التكنولوجيا) واتحاد الغرف التجارية (التمويل) والتوريد (التصدير). إن المشروع يستهدف عينة من 50 شركة صناعية من مختلف القطاعات الصناعية وموزعة جغرافياً، حيث سيتم وضع آليات لاختيار هذه الشركات هذه لاحقاً.
- قام مركز تحديث الصناعة في غزة ممثلاً بمهندسيه ببلورة الخطوط العريضة لتنفيذ مشروع تصنيف المنشآت الصناعية التصنيف للمنشآت الصناعية بشكل كامل ضمن تصنيفات محددة، حيث تم منذ بداية العام العمل على تنفيذ بعض المهام ضمن هذا المشروع:
 1. تم الانتهاء من وضع تصور مكتوب للمشروع وما هي آليات تنفيذ المشروع في حال إقراره من الجهات المختصة.
 2. تم الاجتماع مع عدد من ممثلي الاتحادات الصناعية التخصصية وذلك للتباحث ومناقشة هذا المشروع وآثاره على القطاع الصناعي.
 3. تم عقد اجتماعات مع الجهات المعنية والمسئولة عن إقرار هذا المشروع وتم خلال هذه الاجتماعات تسليم هذه الجهات تصور كتابي للمشروع.
 4. جاري العمل على تنفيذ بعض الملاحظات التي تقدمت بها الجهات المسئولة وذلك لإنجاح المشروع.
- تم عقد focus group meeting في ثلاث مناطق نابلس ورام الله والخليل وذلك لتحديد المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الصناعي في فلسطين، حيث تم اللقاء مع رؤساء الاتحادات التخصصية الصناعية ومع مدراء الشركات الصناعية.
- تم عقد ورشة عمل حول فرص تطوير القطاع الصناعي في فلسطين وفقاً لما في ورد مؤخراً من خطط دولية مؤخراً وذلك من ممثلي الرباعية الدولية.
- تم العمل على تطوير قدرات قطاع الجلود والأحذية من خلال تشخيص وتقييم 15 منشأة صناعية موزعين في الضفة والقطاع لتحديد احتياجات القطاع المادية والفنية.
- كما تم العمل على تطوير قدرات قطاع النسيج والملابس من خلال تشخيص وتقييم 15 منشأة صناعية موزعين في الضفة والقطاع لتحديد احتياجات القطاع المادية والفنية.
- كما تم العمل على إعداد دراسات تشخيصية للإتحادين وإعداد خطط لتطوير قدراتها.
- تنفيذ دراسة كاملة وشاملة لاحتياجات قطاع الخشبية والأثاث في قطاع غزة.
- تم توزيع استبيان على شريحة من المنشآت الصناعية بهدف التعرف على المشكلات التي تواجه هذه المنشآت في مجالات التأمين والسلامة المهنية وإدارة الأزمات وكذلك قضايا العمال.



9. مشروع TEMPUS

- يقوم الاتحاد العام وبالشراكة مع مؤسسات التعليم العالي خاصة الجامعات الفلسطينية، جامعة بيرزيت وجامعة النجاح الوطنية بتنفيذ مشروع ME-ENG TEMPUS وبالشراكة أيضاً مع مجموعة من الجامعات العربية والأوروبية، بتنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز مفهوم الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الصناعي المحلي. من خلال تصميم برنامج ماجستير يلبي حاجة السوق المحلي في مجال "الهندسة المستدامة" يُطرح في جامعة بيرزيت، وفي صدد ذلك تم عقد ورشة عمل بعنوان التعليم المستمر في هندسة الاستدامة يوم الإثنين الموافق 2014/03/24 في جامعة بيرزيت، حيث هدفت هذه الورشة إلى نقاش بعض الدورات التدريبية للتعليم المستمر التي تم تطويرها للكادر الفني المحلي في إطار المشروع
- تم الاتفاق على فتح مركز تدريب مشترك موجه للقطاع الصناعي في جامعة بيرزيت كما وتم تشكيل لجنة مكونة من ممثلين عن الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية وممثلين عن كلية الهندسة، حيث يهدف المركز لرفع مستوى المعرفة والمهارات لدى طلاب الدراسات العليا والموظفين التقنيين في مجال الصناعة التكنولوجية لتتماشى مع المعايير العالمية وذلك من خلال تنفيذ الدورات التدريبية المعتمدة وورش العمل والحلقات الدراسية، والخدمات الاستشارية المتخصصة، ومشاريع التخرج المتعلقة بطلاب الهندسة لاحتياجات ومتطلبات الصناعة المحلية، بالإضافة إلى العمل على الموضوعات البحثية التي تهدف إلى حل المشاكل الصناعية، وفي صدد توثيقه في مذكرة تفاهم بين الاتحاد وجامعة بيرزيت بتاريخ 2014/03/24.

10. نشاطات مع المؤسسات المحلية

- شارك الاتحاد العام ممثلاً بالإدارة ومهندسيه بالعديد من الاجتماعات النقاشية وكذلك ورشات العمل التي تم تنفيذها ضمن مشروع تنمية محلية اقتصادية مبتكرة بتمويل من مؤسسة التعاون الإنمائي GIZ حيث يعتبر الاتحاد العام شريك رئيسي للبلديات في تنفيذها لهذا المشروع وبذلك تم إنجاز بعض المهام أبرزها.
- 1. إتمام عرض توضيحي بلدية 30 من بلديات القطاع يوضح بعض جوانب عمل الاتحاد العام وكيف يُمكن إنجاز المشاريع التي سوف يكون الاتحاد العام شريك فيها.
- 2. المشاركة في الورشات النقاشية لعرض واقع الصناعة الفلسطينية وكيف يُمكن دعم الصناعة الفلسطينية ضمن هذا المشروع.
- 3. سوف يتم الاجتماع خلال الفترة القادمة مع ممثلي بعض البلديات التي تم اختيارها لتنفيذ المشاريع الصناعية.



- يقوم الاتحاد العام بتنفيذ مشروع دعم المناهج التعليمية التقنية بتمويل من مؤسسة التعاون الإنمائي الألماني GIZ الذي يهدف إلى ربط المناهج التقنية بعدد من المهن الصناعية وذلك لتطوير هذه الحرف وجعلها أكثر قابلية للواقع، حيث تم عقد بعض ورشات العمل والاجتماعات لعرض وجهة النظر الصناعية بالمناهج التقنية وكيف يمكن تطويرها لتلبي احتياجات القطاع الصناعي.
- شارك الاتحاد وبفعالية في التحضير لمؤتمر الحوار الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص من خلال اللجنة التحضيرية، كما شارك في إعداد وبلورة أوراق ومواقف القطاع الخاص من كافة محاور المؤتمر، إضافة إلى المشاركة في إدارة جلسات المؤتمر. حيث كان من مخرجات المؤتمر تشكيل لجنة حوار دائمة يكون رؤساء المؤسسات أعضاء بها كممثلين عن القطاع الخاص الفلسطيني.
- يشارك الأمين العام في العديد من زيارات الدولية، حيث شارك الأمين العام مع وكيل وزارة الاقتصاد الوطني د. تيسير عمرو في ورشة العمل الدورية للجنة الشراكة الورومتوسطية حول القطاع الصناعي في بروكسل، كما شارك في تقديم عرض للجنة فلسطين في برلمان الاتحاد الأوروبي عن المعوقات الإسرائيلية وفرص تطور الاقتصاد الفلسطيني في مقر البرلمان في بروكسل.
- كما زار الأمين العام غرفة التجارة والصناعة في مالطا وذلك من أجل ترتيب زيارة وفد من الصناعيين ورجال الأعمال الفلسطينيين لمالطا والالتقاء مع نظرائهم المالطيين. كما زار قنصل مالطا مقر الاتحاد العام وناقش مع الأمين العام إمكانية زيارة الوفد الفلسطيني خلال عقد لقاء رجال الأعمال الليبيين والتونسيين مع نظرائهم المالطيين في مالطا في شهر 2014/5.

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية Palestinian Federation of Industries

11. مشروع إحلال الواردات

- تم تنفيذ دراسة شاملة لتحديد أثر تجارة الإنفاق على المنتجات المحلية وتحديد مدي فعاليتها في المنافسة.
- لم يتوقف مشروع إحلال الواردات مع الجهات المسؤولة والمعنية بالمشروع حيث تم البدء بالتنفيذ لحماية بعض المنتجات بقطاع الغذائية.
- جاري دراسة بعض القطاعات مثل قطاع البلاستيك والغذائية لدراسة وتشخيص القطاعات المنبثقة من هذه القطاعات كل على حدى وذلك لتحديد الاحتياجات والمشاكل والإجراءات اللازمة للتأهيل لإحلال الواردات.
- يقوم الاتحاد العام بعقد اجتماعات دورية مع الجهات المعنية بالموضوع وذلك لإطلاعهم على مجريات المشروع.
- يتم تقييم القطاعات التي تم تطبيق نظام إحلال الواردات عليها وذلك لتحديد نقاط القوة والضعف لتطوير آلية إحلال الواردات لتتلاءم بشكل أفضل.



12. تطوير القدرات الداخلية للاتحاد العام

- تم تعيين كل من أمين عام للاتحاد العام، بالإضافة إلى موظف إداري (سكرتيرة)، ومهندسة صناعية - منسقة البرامج والمشاريع.
- تم الاتفاق على نظام مالي مختلط (حساب رئيسي وحسابات فرعية).
- قام الاتحاد في غزة بعقد مجموعة من الاجتماعات وورش العمل مع GIZ واتحاد الصناعات النسيجية لتحديد احتياجات الاتحاد العام، حيث تم اعتماد مجموعة من الدورات التدريبية الخاصة باتحاد الصناعات النسيجية على أحدث التقنيات بما يتناسب مع احتياجات السوق ومتطلبات الجودة والمواصفات والانتاجية حتى يتم استخدام تقنيات حساب الكميات والتصميم الإلكتروني للمنتجات.
- قام الأمين العام بثلاثة زيارات لمقر الاتحاد في غزة لمتابعة وتنسيق الأعمال، حيث اجتمع مع أعضاء مجلس الإدارة ورؤساء ومدراء الاتحادات التخصصية.

13. الميزة التنافسية للصناعة الفلسطينية

- تم تقديم مقترح مشروع لإنشاء مختبر مركزي للصناعات الفلسطينية إلى مؤسسة JICA
 - تم إعداد مشروع تطبيق نظام الجودة الفلسطينية PS 15 الممول من وكالة التنمية اليابانية JICA، لدعم الجودة في القطاع الصناعي في غزة، حيث يعتبر هذا المشروع امتداد لمشروع سابق تم تنفيذه في الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية على ان يتم العمل على التعريف بمفاهيم الجودة الفلسطينية لعدد 200 ممثل عن المنشآت الصناعية الفلسطينية بما فيها الاتحاد العام والاتحادات الصناعية التخصصية. حيث ومنذ بداية العام تم العمل على انجاز بعض المهام والإجراءات التي سيتم من خلالها تنفيذ هذا المشروع، ويمكن تلخيص هذه المهام بالتالي:
1. تم الاجتماع مع الوفد الياباني الممثل للوكالة اليابانية لتنمية بمقر الاتحاد العام وتوضيح جدوى تنفيذ هذا المشروع على القطاع الصناعي.
 2. تم الاجتماع مع الاتحادات الصناعية التخصصية وذلك لإكمال بعض الإجراءات المتعلقة بالمشروع.
 3. جاري العمل بمركز تحديث الصناعة على وضع المعايير والشروط الرئيسية والتي سيتم من خلالها اختيار المصانع المستفيدة من هذا المشروع.



- مشروع الربط بين القطاع الأكاديمي والقطاع الصناعي الذي يهدف إلى تقريب المناهج الدراسية التي تُدرس بالجامعات والمعاهد التقنية لتكون قريبة جداً من الواقع الصناعي ، وقد تم إنجاز بعض المهام ضمن هذا المشروع والاجتماع مع عدد من ممثلي الجامعات الفلسطينية لعرض وجهة النظر الصناعية بالمناهج التعليمية.
- صدر قرار من الحكومة الفلسطينية في تأجيل العمل للاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار بسبب الأزمة المالية كما تم تشكيل لجنة مشتركة من القطاع العام والخاص لدراسة القانون والعمل على تعديله.
- أصدرت الحكومة الفلسطينية وبناءً على طلب من وزارة الإقتصاد الوطني مجموعة قرارات متعلقة بدعم المنتج الفلسطيني، حيث تم فرض الجمارك لغاية 30% على البضائع المستوردة التي تشكّل حالة إغراق في السوق الفلسطيني.
- محاربة البضائع المقلدة والمزورة وذلك من خلال العمل الميداني الدؤوب لدائرة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني وملاحقة البضائع الفاسدة والمزورة.
- كما تم التأكيد على قرار الحكومة على إعطاء الأفضلية للمنتجات الفلسطينية في العطاءات الحكومية بواقع 15% عن الأسعار المنافسة
- تم التواصل مع وكالة الغوث من خلال عقد عدة اجتماعات لأخذ موافقة الوكالة بتفضيل المنتج المحلي في شتى العطاءات المُنفذة من الوكالة.
- تم التواصل مع وزارة الاقتصاد في غزة لتفعيل برنامج إحلال الواردات ومنع استيراد العديد من المنتجات في عدة قطاعات ابرزها الخياطة والنسيج.
- مشروع دعم المصانع من ال Mercy Corp في غزة: تم نهاية العام الماضي انتهاء العمل بمذكرة التفاهم المؤقعة بين مؤسسة Mercy Corp والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، حيث تم تمديد العمل خلال بداية العمل لمدة شهر غير مدفوع الأجر وذلك لإنجاز بعض المهام العالقة كان من ضمنها دراسة وتحديد احتياجات المصانع من الخريجين ذوي الخبرة للعمل بالمصانع خلال المرحلة القادمة من المشروع.
- تم عقد عدة جلسات واجتماعات بحضور ممثلي الاتحادات الصناعية التخصصية وممثلي عن عدد من المصانع وذلك لتوضيح آلية العمل ضمن هذا المشروع، وتشجيعهم على التسجيل بالمشروع لما له من أثر بتطوير خطوط الإنتاج وزيادة كفاءتها ورفع قدرتها الإنتاجية.
- قام الاتحاد العام بغزة بإقامة معرض المنتجات الوطنية الرابع بالتعاون مع الجامعة الإسلامية وكلية التجارة داخل حرم الجامعة لدعم تسويق هذه المنتجات وتعريف فئة الشباب على مستوى تطوير المصانع الفلسطينية لترسيخ الثقة في المنتجات الوطنية لدى المتسوق الفلسطيني.



14. مشروع تشغيل اللاجئين الفلسطينيين

- تم إكمال العمل ضمن مشروع التشغيل الذي تنفذه وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وبالشراكة مع الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية حيث تم منذ بداية العمل إنجاز بعض المهام والأنشطة ضمن هذا المشروع:
 1. تم الانتهاء من الدورة الأولى للمشروع خلال نهاية العام 2013 حيث تم تقييم المرحلة الأولى والعمل على تجنب بعض التجاوزات التي حصلت بالمرحلة الأولى، حيث بلغ عدد الشركات المستفيدة من المشروع 224 شركة بالإضافة إلى توفير 1000 فرصة عمل موزعين بين المسجلين ضمن وكالة الغوث والعاملين في المصانع.
 2. بدء العمل ضمن المرحلة الثانية للمشروع منذ بداية العام الحالي، حيث تم التوقيع مع عدد من الموظفين ضمن هذا المشروع وذلك بالاتحاد العام والاتحادات الصناعية التخصصية وتم التوقيع مع عدد من المدراء التنفيذيين ضمن بنود هذا المشروع.
 3. تم إسناد العديد من المهام والمسؤوليات للموظفين الجدد وذلك للعمل على إنجازها ضمن الخطة الإستراتيجية التي وضعها الاتحاد العام خلال 3 سنوات من تنفيذ هذا المشروع.
 4. تم عقد بعض الاجتماعات مع ممثلين مع وكالة الغوث والاتحاد العام وذلك لمتابعة سير العمل وتجاوز بعض الأزمات لإنجاح المشروع.

15. مشروع التمويل للمنشآت الصغيرة

- فيما يخص مشروع التمويل والإقراض للمنشآت الصناعية في غزة ضمن برنامج تطوير الشركات الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة تم إنجاز بعض المهام منها:
 1. تم عقد اجتماع مع ممثلين عن مشروع تطوير الشركات الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة بمقر الاتحاد بغزة وذلك بغرض العمل على تقريب وجهات النظر بين هذا البرنامج والاتحاد العام بصفتها ممثلاً عن القطاع الخاص.
 2. تم بتاريخ 5-3-2014 عقد اجتماع مع ممثلي البرنامج والاتحاد العام وممثلين عن بعض البنوك حيث تم عرض نماذج عن منشآت صناعية تحتاج إلى القروض لتنمية قدراتها.
- سيعمل الاتحاد خلال الفترة القادمة للبدء بحملة لتوعية القطاعات الصناعية بأهمية هذا المشروع.
- سيتم بدء العمل به بعد الانتهاء من إعداد النظام المحوسب

16. تقوية العلاقات مع الصناعيين



- من خلال تنفيذ العديد من البرامج التأهيلية للمصانع ودعوات المشاركة في المعارض المحلية والدولية والمشاركة في الدورات الخارجية.
- كما تم حث الاتحادات التخصصية على تفعيل آلياتها بالتواصل مع القطاعات الصناعية وذلك بغرض زيادة العضوية بتلك الاتحادات.

17. تقوية العلاقات مع الشركاء والمانحين وأصحاب العلاقة

- قدم الاتحاد عدد من المقترحات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية منها: تطوير قدرات الاتحاد العام والاتحادات التخصصية، تنفيذ معارض محلية للصناعات الفلسطينية، تنفيذ مجموعة من البعثات الخارجية للصناعيين، دعم الصناعة الفلسطينية في القدس، كما تم تجهيز مجموعة من مقترحات المشاريع في الضفة والقطاع:

1. هيئة الترقيم الفلسطيني
2. تطوير القدرات للاتحاد العام والاتحادات التخصصية
3. إنشاء مراكز التسوق للمنتجات الفلسطينية.
4. المناصرة وحشد التأييد
5. إقامة المعارض المتنقلة للمنتجات الفلسطينية
6. إصدار مجلة الصناعي الفلسطيني
7. برامج تحديث الصناعة
8. البوابة الصناعية الإلكترونية
9. الرقابة الصناعية
10. مشروع بناء وإعادة تأهيل المنشآت المتضررة من الحروب على قطاع غزة،
11. مشروع تطوير بعض المنشآت التي تعتبر بحاجة ماسة لتطوير خطوط إنتاجها
12. مشروع بناء مختبر مركزي يجمع القطاعات الصناعية كافة
13. مشروع تطوير مركز تحديث الصناعة وبناء قدراته الإدارية بشكل كامل
14. مشروع تقديم دورة متطورة لتدعيم قطاع الخياطة بأساليب تصميم الأزياء الحديثة
15. مشروع دعم التجارة الداخلية والعمل علي إحلال الواردات في قطاع الخياطة
16. مشروع بناء أنظمة جودة محلية لعينة من المنشآت تحوي أكثر من 30 مصنع في قطاع غزة
17. مشروع دور المرأة في الصناعة



18. مشروع الانبعاثات البيئية في القطاع الصناعي وتدابير الصحة والسلامة المهنية وكيفية التكيف معها في

فلسطين

19. مشروع تعزيز التدريب والتعليم المهني والتقني لمواكبة احتياجات السوق الفلسطيني



التحديات التي يواجهها الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية

لا شك في إن الاتحاد العام استطاع تخطي العديد من التحديات والتي كان آخرها ما يتعلق باستمراريته وتواجهه، إلا أن الالتزام والعزيمة التي ظهرت في خلية شهرة نيسان 2012 في مدينة أريحا ونتائجها والنظرة الإستراتيجية لدى مجلس إدارة الاتحاد العام وهمة جهازه التنفيذي والدعم التي تلقاه من الصناعيين والاتحادات التخصصية و وزارة الاقتصاد الوطني والشركاء الدوليين والمحليين، كل ذلك ساهم في عملية الإنقاذ وإعادة الحياة لواحدة من أهم مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني. وبالرغم من ذلك ما زال هناك مجموعة من التحديات التي مازلنا بحاجة لمواجهتها والتغلب عليها والتي أهمها:

تحديات داخلية:-

- استمرارية العمل على تقوية العلاقات الداخلية وخاصة مع الاتحادات التخصصية.
- استمرار العمل على تطوير القدرات الداخلية للاتحاد العام وتقديم خدمات نوعية لأعضاء الاتحاد.
- العمل على تسوية المستحقات والالتزامات المالية من اجل التركيز على العمل المستقبلي.
- استمرار العمل على تطبيق مفاهيم وقواعد الحوكمة وتعزيز الشفافية والمساءلة.
- تعزيز التفاف الاتحادات التخصصية وتقديم التزاماتها للاتحاد العام.

- استحداث برامج ونشاطات تساهم في تعزيز الاستدامة للاتحاد العام والاتحادات التخصصية.

تحديات خارجية:-

- العمل المستمر والمساهمة في تطوير منظومة القوانين والإجراءات النازمة للصناعة بشكل خاص والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.
- العمل المشترك مع مؤسسات القطاع الخاص والوصول إلى تفاهات عملية لتحديد الصلاحيات وتقسيم الأدوار بينها.
- استمرارية العمل بشراكة مع الحكومة وتحديداً وزارة الاقتصاد الوطني ومؤسساتها وغيرها من الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة وذلك بهدف خدمة القطاع الصناعي.
- تطوير وترسيخ العلاقة مع الشركاء المحليين والدوليين وتوجيه مساهماتهم وتدخلاتهم لخدمة للقطاع الصناعي ومؤسساته.



الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
Palestinian Federation of Industries